

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني
الدورة غير العادية الرابعة
الجلسة الأولى - الاجتماع الواحد والسبعون
(اجتماع خاص)

المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

الأربعاء 2013/12/31 م

قرار رقم (1377/ غ.ع.4/1)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الأولى - الاجتماع الواحد والسبعون المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
يوم الثلاثاء الموافق 2013/12/31 م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- خطاب الموازنة العامة للسنة المالية 2014 م المقدم من الحكومة.
- تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 م.
- أحكام النظام الداخلي.
- نقاش وتوصيات الأخوة والأخوات أعضاء المجلس.

يقرر:

أولاً: قبول تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 م
بالإجماع مع التعديلات حسب الأصول.

ثانياً: إقرار توصيات تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية
2013 م بالإجماع مع التعديلات حسب الأصول لتكون كالتالي:

أولاً: على المستوى القانوني:

- 1- تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لسير عمل هيئة
الكسب غير المشروع المنصوص عليها في القانون.

ثانياً: على المستوى الإداري:

- 1- التأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات المجلس التشريعي الواردة في الموازنات السابقة والتي لم يتم تنفيذها.
- 2- تقليص احداثات موازنة العام 2014م إلى 50% حسب احتياجات الوزارات الضرورية وبموافقة وزارة المالية.
- 3- تشكيل لجنة للإصلاح الإداري تقوم بوضع رؤية واضحة حول إصلاح عمل المؤسسات والوزارات والقيام بالتدوير الوظيفي بين الوزارات بما يحقق المصلحة العامة.
- 4- استحداث إدارة جديدة بوزارة العدل تعنى بتوثيق والمصادقة على كافة العقود الخاصة بالامتلاك الثابتة والمنقولة وذلك لضمان تجنب التزوير وعدم بيع الأصل أكثر من مرة.

ثالثاً: على المستوى المالي والاقتصادي:

- 1- تعديل قيمة النفقات التطويرية المقدرة في موازنة 2014م بمبلغ (146) مليون دولار بما يتواءم مع خطة التنمية (2014-2016) المقررة من المجلس التشريعي بحيث تصبح قيمتها (71.8) مليون دولار فقط مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العجز المقدر في الموازنة 2014م .
 - 2- تخفيض بند النفقات التشغيلية المقدرة بموازنة 2014م بمبلغ (114) مليون دولار بحيث تصبح (80) مليون دولار فقط مما يؤدي إلى تخفيض العجز المقدر في الموازنة 2014م.
 - 3- تشكيل لجنة وزارية تختص بمكافحة جرائم الأموال.
- ثالثاً: إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م بالإجماع مع التعديلات حسب الأصول.
- رابعاً: نشر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م حسب الأصول وفور إصداره.

د. أحمد بحر
النائب الأول
لرئيس المجلس التشريعي

د. محمود الرمحي
أمين سر
المجلس التشريعي